



UNHCR

United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

بيان من السيد/ فرانسوا ريبى ديجا، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالأنابة- الخرطوم جلسة إستماع المجلس الوطني حول " العلاقة مع دولة جنوب السودان " 28 مارس 2012

"قد لا يتطابق الخطاب الشفهي مع النص المكتوب"

سيدي الرئيس ،
أصحاب المعالي وزراء الداخلية، العلاقات الخارجية، الدفاع،
السادة الكرام اعضاء المجلس الوطني،
حضرات السفراء الكرام ،
السيدات والسادة.
اود ان اشكركم لهذه الفرصة لكي ادلي بهذا التصريح امام هذا الجمهور المميز.

الحریات الاربعة

يسرني ان أحضر جلسة الاستماع هذه، في زمن الحوارات الإيجابية المستمرة عن وضع السودانين في جنوب السودان والجنوبيين في السودان. الاتفاق بالاحرف الأولي للحریات الاربعة لديه إحتمال كبير في تحسين حياة عدد كبير من المجموعات الرعوية التي تعبر بانتظام الحدود بين الدولتين، وكذلك السودانين الذين يعيشون في جنوب السودان. ومن شأنه أيضا ان يساعد الجنوب سودانيين المقيمين في السودان. وايضا، عائد إيجابي آخر لهذا الإتفاق قد يساعد في تحسن الأستقرار الإقتصادي والسياسي في الدولتين.

أحييي الحكومتين و المفاوضين ، لهذه الخطوة الإنسانية المتقدمة ونأمل أن المفاوضات سوف تستمر في تقدم في الأسابيع القادمة. أن الحكومتان في حاله افضل وضع زمني مناسب لتفيذ اي إتفاف تقضي للحریات الأربعة.

لكن،الغالبية العظمي من المتضريين لا يملكون الوثائق اليوم ، ويريدون أن يبقوا بطريقة مشروعة في اماكن إقامتهم الحالية. لاجل ذلك اننا نشجع بقوة الحكومتين على الإلتزام وضمن إتخاذ التدابير المناسبة لإصدار الوثائق في حينها ، تلك الوثائق قد تضمن بقاء مواطني احدي الدولتين في الدولة الاخري بطريقة مشروعة.

وثيقة الجنسية تظل شرط اساسي للأفراد في التمتع بفوائد الحریات الاربعة.
لمنظمتنا تفويض عالمي لدعم الحكومات في منع وتقليل حالات انعدام الجنسية.و تحقيقاً لهذه الغاية، نحن نطل ملتزمين بلدعم الدولتين للتأكد أن المواطنين السودانين في جنوب السودان والمواطنون

الجنوب سودانيون في السودان قادرين في الحصول على وثيقة الجنسية التي يحتاجون إليها بشدة من أجل مواصلة حياتهم في السودان وجنوب السودان.

المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة تدعم برنامج التوثيق

المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة تعرض دعمها الي حكومة السودان لتوسيع نطاق عمل برنامج السجل المدني، لتشمل مناطق النازحين والمناطق الحدودية النائية حيث الغالبية يفتقر للوثائق. نحن ايضا على استعداد لتقديم المشورة الفنية والتدريب لضمان نظام آمن وموثوق بها وقوية. مع انفصال جنوب السودان فإن الحصول على هذه الوثائق الحيوية وإثبات الإنتماء لتلك الدولة او الأخرى ، تصبح أكثر الحاحا لتجنب حالات انعدام الجنسية المحتملة.

عرضت المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة تقديم الدعم لحكومة جنوب السودان لاستخراج وثائق لمواطني جنوب السودان الذين يعيشون في السودان، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية بجنوب السودان وسفارة جنوب السودان بالخرطوم . هناك تحديات حقيقية لتوثيق الأشخاص الذين قد امضوا عقوداً من الزمن بعيد عن مواطنهم الأصلية. وآخرين ولدوا في السودان . تقدم المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة دعم لتدريب ورفع قدرات موظفي الجنسية في جنوب السودان لمعالجة الحالات المعقدة.

منع حالات إنعدام الجنسية

منحت لجمعية العامة للأمم المتحدة ولاية عالمية للوقاية والحد من حالات إنعدام الجنسية وحماية عديمي الجنسية. في هذا الصدد تقع علي عاتقنا مسؤولية العمل مع الحكومات لضمان أن لا يصبح اي فرد عديم الجنسية، وهذا يعني البقاء بدون اي جنسية، نتيجة لانفصال دولة. (إتفاقية عام 1954 الخاصة بوضع الاشخاص عديمي الجنسية واتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية).

المعايير الدولية تقدم مجموعة من الخيارات المختلفة لتنظيم الجنسية في حالة انفصال الدولة. حكومة السودان اختارات نهج سحب الجنسية من جميع الأفراد الذين إكتسبوا جنسية جنوب السودان. لحكومة السودان الحق في إعتقاد هذا النهج ولكن ، في الوقت نفسه ، من واجبها ومسئولياتها ضمان الا يفقد اي فرد جنسيته ما لم يتحصل علي جنسية دولة أخرى.

أود ان ادعوا الحكومة السودانية لضمان تنفيذ إجراءات سحب الجنسية بطريقة عادلة وإنسانية، خاصة بعد التاريخ النهائي المحدد ب 8 ابريل . مكتبنا على إتصال مع أفراد لديهم احدى الوالدين سوداني والأخر جنوب سوداني الذين يرون ان فترة ما بعد الانفصال فترة عدم التيقن من الحقيقة. علي سبيل المثال لا يعرفون اما كان بمقدورهم الاحتفاظ بالجنسية السودانية من خلال احدى الأبوين، وهو حق يحمية الدستور، او يتم حجبهم من الجنسية السودانية لانهم يتم التعرف عليهم على انهم من مواطني جنوب السودان من خلال الوالد الآخر وفقاً لقانون جنوب السودان.

في جنوب دارفور، مكتبنا، وبشراكة مع جمعية الهلال الأحمر السوداني قامت بدعم البحوث والمسوحات عن السكان المقيمين على مقربة من الحدود مع جنوب السودان. في هذا المنحى، هنالك

تعبير عن مخاوف حقيقية من قبل القبائل على الحدود مثل قبائل الفورقي، يوولو، كارا، كريش وبينفا بأن وضهم من الجنسية غير معروف، ولربما قد ينتهي بهم المطاف الى فقدان الجنسية رغم صلاتهم القوية مع جمهورية السودان.

كما اشجع كل الحكومات للتأكد ان الترتيبات الخاصة بالجنسية لاتفضي الى حالات الانفصال الاسري حيث يحرم الأزواج و الأباء والاطفال حق العيش معاً بسبب تغير أوضاع جنسياتهم.

مازلنا حريصين بالمحافظة علي المشاركة الايجابية مع كل الحكومات ودعم الحكومات لإيجاد الحل للحالات الفردية والصعبة.

لقد اتفق الحكومتان بالأحرف الاولي على ضمان عدم حدوث انعدام الجنسية كنتيجة غير مقصودة لفصل الجنوب. يكون هذا واقعا فقط اذا بذلت مجهودات كبيرة في تقديم وتنفيذ الضمانات القانونية والإجرائية.

نحن نشجع وندعم كل الحكومات على الإستمرار في إيجاد طرق مبتكرة لضمان تمتع جميع الافراد الذين لديهم الحق في الجنسية الحصول علي وثيقة يؤكد جنسيتهم. في هذا العالم وثائق الهوية هي محور المشاركة الاقتصادية والسياسية داخل الدولة، يجب أن نعمل معا لضمان عدم ترك اي فرد يحق له اي من الجنسية السودانية او الجنوب السودانية بدون وثيقة لتأكيد ذلك.

أود ان أهنئكم مرة اخري علي المحاولات المستمرة من هذه الحكومة لإيجاد حلول يعترف بالعلاقات التاريخية بين شعب السودان وشعب جنوب السودان. و هذه الجهود تحدث فرقا حقيقياً ودائماً للملايين الأشخاص الذين لديهم علاقات مع كلتا الدولتين.